

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1993/74  
7 January 1993  
Original : ARABIC

# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

## مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة من  
المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة  
بجنيف الى وكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان

أشارة الى مذكرتنا لكم بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حول أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وممارسات سلطات الاحتلال الانسانية ، نرجو العلم بأن عدد المعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام منذ يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ قد ارتفع الى ٥ ٠٠٠ معتقل ، وذلك احتجاجا على سوء المعاملة الاسرائيلية لهم والمطالبة بوقفها وتحسين أحوالهم الحياتية بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان . ولقد أدى هذا الاضراب الى تدهور الأحوال الصحية للمعتقلين ، مما استدعى البدء بحملة تضامن من أبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة اتخذت أشكالا متعددة من ضمنها الاضراب والمظاهرات السلمية التي قادها أهالي وعائلات المعتقلين . وبدلا من أن تستجيب سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى المطالب الانسانية العادلة للمعتقلين وعائلاتهم ، استمرت تلك السلطات بأساليبها الانسانية داخل السجون والمعتقلات ، وفتح نيران بنادق جنودها على المتظاهرين المدنيين فقتلت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ المواطن أنور الحاج شفيق المطور (١٦ عاما) في بلدة سعين ، كما قتلت يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ المواطن رامي عبد الغفور أسعد عمرو (١٦ عاما) في قرية عنزة/قضاء جنين ، كذلك قتلت

يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ اثنين في بلدة قباطية هما: محمد صادق كميل (٢٠ عاماً) ، ومحمد أحمد نافع نزال (٢٧ عاماً) وجرح أكثر من عشرين مواطناً بالرصاص الحي .

إن هذه الأعمال التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان ، سواء منها المعاملة السيئة والتعذيب في السجون والمعتقلات ، أو جرائم القتل المتعمد بحق المواطنين المدنيين من الفلسطينيين ، لا تعبر عن صدق نوايا سلطات الاحتلال الاسرائيلي نحو السلام العادل الذي يتطلع اليه شعبنا في المنطقة ، وتؤكد مدى الخداع الذي تظل به اسرائيل الرأي العام العالمي والعالم في الحديث عن السلام ، في حين ترتكب أبشع الجرائم ضد من تريد أن تصنع السلام معهم .

لقد رفع السجناء مذكرات عدة الى مراكز حقوق الإنسان ، وموفدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، يطالبون فيها المؤسسات الدولية بالتدخل لوضع حد لهذه الأعمال والممارسات ، وتأمين الحماية للمعتقل الفلسطيني في السجون . كما بعثت المؤسسات المختلفة في الأراضي المحتلة بمذكرات مناشدة الى الامين العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتدخل لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي لانقاذ حياة المعتقلين في السجون والمعتقلات ، ووقف اطلاق النار بالرصاص الحي على الأبرياء المدنيين والقتل المتعمد الذي ترتكبه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين بدون رادع من حسيب أو ضمير أو أخلاق .

إننا نرجو التغلّب بالعمل مع السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان للتدخل لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي من أجل انقاذ حياة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ، وحشها على التوقف عن أعمال القتل ضد الفلسطينيين ، ووضع هذه المذكرة كوثيقة رسمية أمام الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان لدراستها ضمن البند الرابع من جدول أعمالها . كما نرجو التغلّب بوضع المذكرة المرفقة والمرسلة من مركز غزة لحقوق الإنسان الى السيد الامين العام للأمم المتحدة كوثيقة رسمية أمام اللجنة في دورتها المذكورة كجزء مكمل لمذكرتنا هذه .

(التوقيع): نبيل الرملاوي

السفير والمراقب الدائم

مذكرة موجهة الى الامين العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق  
الإنسان بشأن انتهاك حقوق المعتقل الفلسطيني وإضراب  
سبعة عشر ألف معتقل فلسطيني في سجون ومعتقلات الاحتلال  
الاسرائيلي احتجاجا على الممارسات القمعية

صعدت سلطات السجون والمعتقلات التابعة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي  
العربية المحتلة من ممارساتها القمعية وانتهاكاتها لحقوق المعتقل الفلسطيني داخل  
السجون والمعتقلات بشكل مكثف منذ فترة طويلة ، وقد ازدادت حدة هذه الممارسات في  
الفترة الواقعة بين ١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وحتى تاريخ وصول المعلومات لدينا عن اعلان  
المعتقلين الفلسطينيين اضرابهم الشامل والمفتوح عن الطعام وهو ٢٦ أيلول/  
سبتمبر ١٩٩٢ ، وهي ذات الفترة التي تركزت فيها الأنظار على المفاوضات الدائرة بين  
العرب والاسرائيليين في واشنطن في الدورة السادسة من العملية التفاوضية .

إن المعتقلين الفلسطينيين يعانون أقصى معاملة عرفها الأسير في الزمن  
المعاصر . فهم يتعرضون يوميا للعديد من ممارسات القمع والاعتداء على كرامتهم  
وانتقاص حقوقهم حيث تم حرمانهم لفترة طويلة من زيارات الاهل بطرق مختلفة ، تارة  
بحجة اغلاق المناطق المحتلة كما حدث عدة مرات حينما اغلق قطاع غزة المحتل في  
أيار/مايو الماضي بسبب مشاكل المستوطنين مع المواطنين الفلسطينيين واعتبارها  
منطقة عسكرية مغلقة محظور الدخول اليها أو مغادرتها ، وبالتالي حرم الاهالي من  
زيارة أبنائهم المعتقلين لفترات طويلة تراوحت بين شهرين بجميع مناطق القطاع وثلاثة  
أشهر أو أكثر لبعض المناطق فيه .

وتارة يتم حرمان الاهالي من الزيارة كعقاب قمعي للمعتقلين أو ذويهم بحجج  
مفتعلة ومتعددة مثل خلق إشكال مع أحد الاهالي أثناء الزيارة وإلغاء الزيارة كعقاب  
جماعي لجميع المعتقلين وذويهم ، وتارة بحجة مطالبة المعتقلين بحقوقهم المشروعة في  
الغذاء والعناية الصحية اللازمة وغيرها من المشاكل التي تعترض حياة المعتقلين وذلك  
بشكل يومي مفتعل من قبل إدارات السجون والمعتقلات بهدف تركيع السجناء واخضاعهم  
لتعليمات صارمة لا إنسانية وحاطة بالكرامة .

وتارة أخرى يمتنع الاهالي والمعتقلون معا عن قبول الزيارة تحت ظروف شائنة  
مهينة مثل إجراء تفتيش النساء والفتيات عاريات بحجة الامن علما بأن الكيفية التي  
تتم بها الزيارة من خلف الاسلاك أو الزجاج البلاستيكي الذي يحول دون التقاء ملاسمة  
بين المعتقل وذويه يجعل اجراء تلك التفتيشات بشكلها المهين غير مبرر وغير مشروع ،

خاصة حينما يتم التصرف بأساليب تحقير وتهكم على السيدات أثناء خلعهن ملابسهن تنفيذاً لأوامر لا أخلاقية ولا إنسانية .

ورغم الوعود العديدة التي تحايلت بها إدارات السجون والمعتقلات وماطلت فيها منذ اندلاع أزمة الخليج في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ التي واكبت اتخاذ إجراءات قمعية صارمة شملت التعدي على كافة حقوق الإنسان للمعتقل الفلسطيني واستمرت بشكل تصاعدي قمعي مخيف خلال فترة حرب الخليج في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ التي عانى خلالها المعتقلون أسوأ ظروف اعتقال مهددة لحياتهم حيث فرضت عليهم عزلة قاسية وظروف تقشفية عصيبة وتعرضوا للإعتداءات بالضرب والقمع بالغاز المسيل للدموع واطلاق الرصاص المطاطي والأعيرة النارية في بعض المعتقلات العسكرية مثل معتقل أنصار (٣) المحراوي الذي أصيب به أكثر من معتقل جراء إطلاق الرصاص عليهم بداخل المعتقل وحرّموا حتى من رؤية أطفالهم ونسائهم ، إلا أن سلطات السجون لم تنفذ أيًا من وعودها التي قطعتها على نفسها بعد أن أبدى المعتقلون مرونة وحسن نية وقت أن فكوا إضرابهم السابق قبل عام تقريبا الذي اتخذ في ذلك الوقت ليس لتحسين الظروف الاعتقالية تحسينا جيدا بل لإعادة تلك الحقوق الأصلية التي تم سلبها من المعتقلين في تلك الفترة والتي شملت سحب جميع الراديوهات الترانزيستور والمصحف والمجلات والكتب والملابس التي بحوزة المعتقلين ، وقلمت من مواد التنظيف إلى أقل من النصف ، واهملت النظافة العامة ، وقلمت كميات الطعام ونوعيات الغذاء حيث حرم المعتقلون من الحصول على الفواكه والخضروات وقدمت لهم أطعمة فاسدة في بعض من معتقلاتهم ، وأخر تقديم الخبز والطعام الطازج حتى يتعرض جزء منه للتلف ، وقلمت الكميات اللازمة .

هذا وقد عانى المعتقلون طوال هذه الفترة وحتى اليوم من سوء المعاملة الصحية ونقص العلاج وعدم إجراء العمليات اللازمة رغم مرور أكثر من عامين على حاجة بعض المعتقلين لمثل هذه العمليات . وقد تبين لمركز غزة لحقوق الإنسان ، بالمشاهدة العينية ، أثناء زيارة المركز لعيادة سجن نفحة ، في إضرابهم الماضي قبل عام ، عدم وجود أدوية أو مضادات حيوية غير بضع حبات من الأسبرين أو الأكامول وباقي حاويات الأدوية فارغة الأمر الذي يعني أن المعتقلين عرضة للخطر في أي وقت .

هذا بالإضافة إلى دخول الحشرات والجذران والافاعي والعقارب إلى أماكن الاعتقال خاصة في معتقل أنصار (٣) وسجن الرملة الذي يشتمل على قسم العزل المعروف باسم (نيتسان) الذي يقبع فيه ٢٨ معتقلا في ظروف قاسية وغير صحية دون أن يروا الشمس أو يتنفسوا الهواء النقي في اقبية تحت الأرض بعمق مترين ونصف متر بينما توجد فوق سطحها خطوط المجاري القديمة حتى لتصل قطرات المجاري المتساقطة إلى فراش المعتقلين

في داخل هذه الزنازين المظلمة التي لا يسمح للمعتقلين بالخروج منها الى الباحة إلا مقيدي الايدي بالاصفاد الحديدية القديمة العهد ولمدة ساعة فقط .

وكم من المرات تمت المطالبة بإلغاء هذا القسم وإعادة المعتقلين المعزولين الى معتقلاتهم ليعيشوا بين اخوانهم دون جدوى ، رغم انه لا يوجد أي مبرر لاستمرار حجز المعتقلين في هذا القسم لمدد طويلة تجاوزت العامين . كما قامت سلطات السجون بعزل العديد من المعتقلين في زنازين اعتقال انفرادية غير انسانية وغير قانونية ومظلمة بحجة مطالبتهم بحقوقهم وذلك لتركيعهم اذعاناً لشروط الاعتقال المهينة واللاإنسانية ، ومن بينهم المعتقل الفلسطيني سليم حسين الزريعي الذي أمضى ٢٢ عاماً ، حيث تم عزله من سجن نفحة الصراوي الى زنازانه انفرادية في سجن بشر السبع رغم وضعه الصحي السيء حيث يعاني من أمراض مزمنة وأهمها الازمة الصدرية وكذلك المعتقلون سمير قنطار ومحمد العواودة وسليم العامودي وسامي ابو سهدانه وجبر وشاح وأحمد سعادات وأحمد قطامش وآخرون من المعتقلين المرضى والذين أمضوا فترات طويلة من الإعتقال .

هذا وقد عمدت سلطات السجون الى اتباع سياسة تضيق الخناق على المعتقلين بغرض أوامر وتعليمات من شأنها أن تحدث مللاً وروتيناً قاتلاً في حياة المعتقلين ، حيث منعت التزاور بين المعتقلين داخل أقسام المعتقل ومنعت اتصال بعضهم ببعض حتى داخل السجن الواحد وتقوم بعمليات نقل فردي وجماعي للمعتقلين بين فترة وأخرى إضافة لعمليات التفتيش شبه اليومية في الغرف وللأفراد . وقد نجم عن ذلك حدوث صدامات بين المعتقلين والسجانين حيث اعتدى السجانون عليهم بالغاز الخانق خصوصاً عندما يحتجون على تلك التصرفات والممارسات اللاإنسانية .

ولا زالت الواح الإسبست تغطي نوافذ معتقل نفحة رغم وعود الإدارة بازاحتها وقت اعلان المعتقلين الإضراب قبل حوالي عام ، كما تتدخل ادارة المعتقل في اختيار ممن يمثل المعتقلين لدى ادارة المعتقل ، كما تفرض قيوداً عديدة على ممارسة الشعائر الدينية واحياء المناسبات الدينية والوطنية .

وحتى هذا اليوم لم تفكر ادارة السجون في تخصيص قاعات للمعتقلين لتناول الطعام بدلاً من اجبارهم على تناول طعامهم داخل غرف النوم وعلى الأرض قرب دورات مياه هذه الغرف ، علماً بأن هناك تمييزاً عنصرياً في المعاملة بين السجناء الفلسطينيين واليهود رغم ان المعتقلين الفلسطينيين هم اسرى سياسيون اعتقلوا بسبب نضالهم من أجل استعادة حقوقهم المشروعة ، ورغم انهم يخضعون في المعاملة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تتنكر لها إسرائيل . إلا أن السجناء اليهود الذين يسجنون لأسباب

جنائية وأعمال إجرامية يعاملون معاملة أفضل من المعتقلين السياسيين ولديهم تلك القاعات للطعام ويسمح لهم بالزيارات الخاصة لذويهم وزوجاتهم الاتصال بهم هاتفياً مرة كل اسبوع . وفي نفس الوقت يحرم المعتقل الفلسطيني من كل هذه الحقوق وترفض السلطات إزالة الشبك والحواجز التي تفصل بين المعتقل وذويه أثناء الزيارة مما يحرم الأسير الفلسطيني من صلة الشعور الانساني والعاطفي بأبنائه وأسرته .

كما وتمارس السلطات سياسة التجهيل اذ تحرم المعتقلين من حقهم في التعليم واستكمال الدراسة داخل المعتقلات والالتحاق بالمعاهد والكلية انتساباً أو مراسلة عبر الجامعات المفتوحة وتخصيص قاعات للتعليم والدراسة داخل السجون ، كما تمنع ادخال الوسائل التعليمية الملائمة واللائمة كالقرطاسية والكتب والمواد الأخرى .

وأيضاً تعارض السلطات تزويد الغرف والأقسام بالمراوح لتجديد الهواء وكذلك بالدفئيات أو عمل نظام تدفئة في فصل الشتاء لشدة البرودة .

ويعاني المعتقلون كذلك من ازدحام وضيق ساحات النزهة ، ونقص الاسرة والملابس ، والقيود المفروضة على الشراء من الكنتينة حيث لا يسمح لهم إلا بشراء مواد محددة . هذا كما ويفرض على المعتقلين الوقوف عند العدّ والتشخيص وتمارس ضغوط على بعض المعتقلين بهدف تجهيلهم ونقل المعلومات لسجانهم تحت الضغط والتخويف ، وهذا يسبب اشكالات خصوصاً مع المعتقلين القاصرين .

أما الأسيرات الفلسطينيات بسجن (تلموند) فيتعرضن لممارسات لا أخلاقية وكذلك يتم خلطهن بالسجينات اليهوديات الجنائيات ، ويرفض نقل هؤلاء الغتيات الى أماكن اعتقال قريبة من سكنهم .

إن مركز غزة لحقوق الإنسان ينظر بخطورة بالغة لهذه الممارسات اللاإنسانية لإدارة السجون والمعتقلات ضد معتقليننا وأسranنا ، ونحن نعتبر أن هذه الممارسات تشكل أخطر انتهاك لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة .

ويطالب المركز كافة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل من أجل إلزام إسرائيل باحترام هذه الاتفاقية وخاصة ما تعلق منها بحماية المدنيين وقت الحرب وحقوق المعتقلين وكيفية معاملة السجناء والأسرى .

كما تعد مثل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للإعلان الدولي لحقوق الإنسان وخاصة المادة ٩ والمادة ٢٦ منه ، كذلك تعد هذه الممارسات انتهاكاً خطيراً لما جاء في

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وخامسة المادة ٧ والمادة ٩ والمادة ١٠ منه ، بل ان مثل هذه الممارسات هي في الواقع اسلوب من اساليب القمع والتعذيب اللاإنساني وعلى جانب كبير من الخطورة ، وهو محرم كل التحريم في القانون الدولي وكذلك في القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

إن استمرار مثل هذه الممارسات يعرض حياة آلاف من المعتقلين للخطر بعد أن أعلنوا اضرابهم الاحتجاجي المفتوح والشامل عن الطعام ، الأمر الذي يزيد الأمر خطورة ويستوجب الاهتمام العاجل والاستجابة الى مطالب المعتقلين في تحسين شروطهم الحياتية والإنسانية واعادة حقوقهم المسلوبة واحترام هذه الحقوق وفق القوانين المشروعة واتفاقية جنيف الرابعة .

إن مركز غزة لحقوق الإنسان يناشد جميع المؤسسات الدولية والحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان وقنصل الدول وسفراءها التدخل فورا لدى السلطات الاسرائيلية وخاصة وزير الدفاع ومدير مصلحة السجون لوقف انتهاكات حقوق المعتقل الفلسطيني واحترام حقوق الانسان .

كما ونرجو التدخل لدى الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة .

للمراجعة ولمزيد من المعلومات يمكن الإتصال بمركز غزة لحقوق الإنسان

المحامي محمد أبو شعبان: ت. ٨٦٦١١٧٨  
أو ٨٦٤٠٩٩

(التوقيع): محمد هاشم أبو شعبان  
رئيس مركز غزة لحقوق الإنسان

### ملحق عاجل بالتقرير

في هذا اليوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢  
صعدت سلطات السجون اجراءاتها القمعية حيث قامت بمنع زيارات بعض المعتقلين  
في سجن نفحة . وقد أبلغ السجن "مخلوف" الاهالي بمنع زيارات عدد كبير من المعتقلين  
في سجن نفحة ، وقال إن بعضهم مرضى وان عشرة آخرين غير قادرين على السير على  
أقدامهم . وأثناء إدلاء السجن بذلك للاهالي شاهد الاهالي عدد كبير من السجنائين  
ورجال الشرطة والجنود يقتحمون أقسام المعتقل باسطوانات الغاز ويحملون بأيديهم  
الهراوات وقنابل الغاز . وبعد دقائق سمعت أصوات المعتقلين وهم يصرخون داخل أقسام  
الغرف وشوهد دخان الغاز يغطي منطقة السجن وعاد أهالي قطاع غزة دون زيارة ابنائهم .

(التوقيع): محمد هاشم أبو شعبان

رئيس مركز غزة لحقوق الإنسان